برهم صالح: استضفنا أكثر من جولة حوار بين السعودية وإيران

ص3

البشير بن يحمد رئيس الدولة الأفريقية الخامسة والخمسين

ص12

لماذا أوقف عرض عاشور العاشر وأقيل مدير التلفزيون الجزائري

ص16

العرب

www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الخميس 2021/05/06

24 رمضان 1442

السنة 43 العدد 12052

Thursday 06/05/2021

43rd Year, Issue 12052

الحريري يستبق زيارة لودريان إلى لبنان بتسريب الاعتذار عن تشكيل الحكومة

استقالة كتلة المستقبل من البرلمان الخطوة التالية للتخلي عن التكليف

بيروت – كشفت مصادر سياسية لبنانية أن تلويح رئيس الوزراء المكلف سعد الحريري بالاعتذار عن عدم تشكيل حكومة جديدة وارد إلى حد كبير.

وأوضحت أن قرار الحريري بالاعتذار مرتبط بالعراقيل التي يضعها رئيس الجمهورية ميشال عون وصهره جبران باسيل في وجه تشكيل حكومة "اختصاصيين" استنادا إلى المبادرة الفرنسية.

وذكرت المصادر السياسية اللبنانية أن الحريري لن يكتفي بالاعتذار عن عدم تشكيل حكومة، بل سيترافق اعتذاره مع خطوة أخرى سيقدم عليها تتمثل في الاستقالة من مجلس النواب مع أفراد كتلته النيابية مع ما يعنيه ذلك من تعطيل لمجلس النواب الحالي وفرض انتخابات نيابية جديدة أو تعطيل عمل مجلس النواب الذي ينتخب رئيس الجمهورية في الوقت ذاته.

وقالت المصادر إن الحريري تعمّد طرح فكرة التخلي عن التكليف بالتزامن مع زيارة وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان إلى بيروت، بهدف إعادة الأزمة الحكومية إلى نقطة الصفر، ووضع المبادرة الفرنسية أمام تعقيدات جديدة خاصة في ظل ما راج عن فتور في العلاقة بين باريس ورئيس الحكومة المكلف.

وقال وزير الخارجية الفرنسي أمس إنه سيتوجه إلى لبنان الخميس لتوجيه رسالة شديدة اللهجة إلى المسؤولين السياسيين، وأن بلاده ستتعامل بحزم مع الذين يعطّلون تشكيل الحكومة اللبنانية.

ولا تضم أجندة لودريان في بيروت لقاء له مع الحريري، في الوقت الذي سيلتقي فيه كلاً من الرئيس ميشال عون ورئيس البرلمان نبيه بري، وهي القطرة التي أفاضت الكأس بالنسبة إلى رئيس الحكومة المكلف، حيث تظهر الخطوة وجود فجوة مع باريس، وأن الرجل لم يعد يحظى بثقتها الكاملة.

وكانت "العرب" قد أشارت في عدد سابق استنادا على مصادر خاصة إلى أن هذا الفتور يعود بالأساس إلى أن فرنسا باتت تنظر إلى جميع الفرقاء السياسيين في لبنان على أنهم مشتركون في تعطيل تشكيل الحكومة بمن في ذلك الحريري الذي كان يتحرك على أساس أنه المؤتمن على تنفيذ المبادرة الفرنسية، وأنه يحظى بدعم كامل من باريس في مهمّته.

كلهم يعني كلهم!

وأشارت المصادر إلى أنّ أوساطا فرنسيّة بدأت تتحدّث عن فرض قيود، تتعلّق بدخول فرنسا، على أشخاص معينين وتشمل سعد الحريري نفسه أو محيطين به، وأنها ستعمل من أجل "الضغط على الجميع" في لبنان لتشكيل حكومة في أسرع وقت ممكن، وذلك كي يستطيع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الظهور بمظهر من استطاع تنفيذ مبادرته.

وقال نائب رئيس تيار المستقبل مصطفى علوش إن موضوع اعتذار الحريري "قيد البحث"، لكن لن يعلن عن اعتذاره "اليوم أو غدا".

وتابع أنه "إذا كان اعتذار رئيس الحكومة الحريري يسهّل إنتاج حكومة فهو ليس لديه مانع".

وأوضح علوش أن الضغوطات على الرئيس الحريري كانت من قبل الرئيس اللبناني ميشال عون ورئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل. وتساءل "بالنهاية إلى متى سينتظر؟ طالما كل الضغوطات على باسيل وعون على مدى ستة أشهر لم تؤد إلى نتيجة، فهذا هو السؤال إلى متى سيبقى منتظرا؟".

وقال نائب رئيس مجلس النواب إيلي الفرزلي إن "الجريمة هي في أن تُترَك البلاد للقدر الأسود الذي يرسمه لها البعض من دون أن نتدخل"، معبرا عن تخوفه من استعادة سيناريو العام 1989 على قاعدة إعادة إنتاج رئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل.

وأضاف أن خيار استقالة مجلس النواب لإعادة إنتاج السلطة ليس مطروحا، فالرئيس نبيه بري يدفع بكل ما أوتي من قوة وسلطة لتشكيل الحكومة لكنهم يرفضون.

وبعدما لوّحت على مدى أشهر بفرض عقوبات تحدثت فرنسا الأسبوع الماضي عن توجه لفرض قيود على دخول شخصيات لبنانية، تعتبرها مسؤولة عن المراوحة السياسية، الأراضي الفرنسية.

وأواخر مارس الماضي حذرت فرنسا كبار المسؤولين السياسيين في لبنان من أنها تعكف على بحث سبل لممارسة ضغوط وطنية وأوروبية على من يعرقلون التوصل إلى تسوية لحل الأزمة السياسية والاقتصادية في البلاد.

وكان لودريان أطلق الشهر الماضي سلسلة من التصريحات النارية قال فيها إن "فرنسا ستتخذ إجراءات بحق من يعرقلون حل الأزمة في لبنان والأيام المقبلة ستكون مصيرية".

واعتبر أن الأزمة في لبنان ليست ناتجة عن كارثة طبيعية بل عن مسؤولين سياسيين معروفين، لافتا إلى أن القوى السياسية اللبنانية تتعنّت عن عمد ولا تسعى للخروج من الأزمة، وبعضها يضع شروطا تعجيزية.

كما تدارس لودريان في محادثات له مع نظرائه الأوروبيين "تحديد ما في جعبة الاتحاد الأوروبي من أدوات لتعزيز الضغط على المسؤولين عن العرقلة"، وهو ما يهدد بتوسعة العقوبات لتشمل إجراءات أوروبية أوسع،في ظل تأكيدات على أن صبر الأوروبيين بدأ ينفد تجاه جميع الكتل والشخصيات اللبنانية، وليس فقط حزب الله المشمول بعقوبات دولية.

وكان الرئيس اللبناني ميشال عون قد كلف سعد الحريري بتشكيل حكومة جديدة في أكتوبر الماضي، لكن لم يتغير شيء إلى حد الآن تحت تأثير المناكفات.

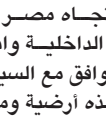

إيلي الفرزلي

خيار استقالة مجلس النواب لإعادة إنتاج السلطة ليس مطروحا

اجتماعات القاهرة تختبر علاقة تركيا بحلفاء مصر في المنطقة

القاهرة – اعتبرت مصادر مصرية الاجتماعات التي يعقدها وفد تركي وآخر مصري في القاهرة فرصة لجس النبض بالنسبة إلى العلاقة الثنائية بين البلدين أو الإقليمية، وخاصة أنه من المؤكد أن دولا في مواجهة مع تركيا تتعامل مع التطور في العلاقة المصرية التركية كمختبر من شأنه أن يحدد ملامح العلاقة المستقبلية مع أنقرة.

ودخلت مصر سلسلة من الحوارات الأمنية مع تركيا وهي معنية بألا تصل إلى محطة تبعدها عن حلفائها في المنطقة، أو تضحي بهم لحساب أنقرة التي ربما تعتقد أن تطوير علاقتها بالقاهرة يخصم من علاقتها مع قوى إقليمية ودولية قريبة من مصر.

ويقول مراقبون إن الجانبين دخلا محادثات سياسية في القاهرة ليتعرف كلاهما على نوايا الجانب الآخر عن كثب، بعد أن خضعت اللقاءات السابقة لتقديرات جهات أمنية بشكل أساسي.

وفتحت تركيا قنوات اتصال لضبط علاقاتها الخارجية مع السعودية والإمارات واليونان وفرنسا بالتوازي مع مصر، وتنتظر هذه الدول التي دخلت في مواجهات سياسية معها ما سيسفر عنه لقاء القاهرة لتحديد تصوراتها.

وأكد مساعد وزير الخارجية المصري الأسبق، السفير محمد حجازي، أن تحسن العلاقات بين البلدين "يمهد لفتح قنوات اتصال جيدة بين أنقرة وخصومها في المنطقة، وهي تدرك أن القاهرة بوابة العبور لعلاقات جديدة مع شركاء آخرين، والكثير من الدول العربية تثق في مصر وتدرك قيمة أي تحرك لها".

وأضاف لـ"العرب" أن "القاهرة لن تصل إلى مستويات أعلى في العلاقة مع أنقرة إذا لم تؤكد الاجتماعات صفاء نواياها والتزامها بقواعد القانون الدولي وحُسن الجوار والكف عن التدخل في الشؤون المصرية والعربية".

وأعلنت وزارة الخارجية المصرية الثلاثاء انطلاق مشاورات سياسية مع تركيا، برئاسة السفير حمدي سند لوزا، نائب وزير الخارجية، والسفير سادات أونال، نائب وزير الخارجية التركي.

وقالت في بيان لها إن المناقشات "الاستكشافية ستركز على الخطوات الضرورية التي قد تؤدي إلى تطبيع العلاقات بين البلدين على الصعيد الثنائي وفي السياق الإقليمي".

وأوضح رئيس جهاز الاستطلاع الأسبق والمستشار بأكاديمية ناصر للعلوم العسكرية، اللواء نصر سالم، أن مباحثات القاهرة "استكشافية، وعلى أساسها سيتحدد وصول اللقاءات إلى مستويات أعلى أم لا، ويبدو أن أنقرة لديها إصرار هذه المرة على الوصول مع القاهرة إلى نقطة تلاقي دون منغصات".

وتوقع في تصريح لـ"العرب" أن تكون هناك زيارة قريبة يقوم بها وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو لمصر.

وذكر أن الرسالة الأهم التي ستصل إلى تركيا من مصر خلال المباحثات هي أن علاقاتها مع دول الخليج وشرق المتوسط لن تكون على حساب تقاربها مع أنقرة، والشيء الوحيد الممكن فعله هو أن تمارس مصر لاحقا دور الوسيط في عودة قنوات الاتصال بين حلفائها المتخاصمين مع أنقرة.

وشهدت الفترة الماضية تغيرا في لهجة الخطاب التركي حيال مصر، حيث صدرت تصريحات عن مسؤولين رفيعي المستوى عبروا فيها عن رغبة أنقرة في التقارب مع القاهرة وإنهاء سنوات القطيعة وإعلاء قيمة المصالح المشتركة بينهما.

واتخذت أنقرة إجراءات خلال الفترة الماضية لتقليص مساحة الحركة السياسية والإعلامية أمام جماعة الإخوان التي اتخذت من الأراضي التركية ملاذا لها، ومنعت عن قيادات الجماعة وكوادرها توجيه انتقادات للنظام المصري.

محمد حجازي

تحسن العلاقات بين البلدين يمهّد لفتح قنوات اتصال بين أنقرة وخصومها

واشترطت القاهرة لإزالة الجفوة وتطوير العلاقات مع تركيا عدم التدخل في القضايا الداخلية وعدم المساس بالأمن القومي المصري والعربي والربط بين الأقوال والأفعال.

وقال وزير الخارجية سامح شكري في وقت سابق "إذا وجدنا تغييرا في السياسة التركية تجاه مصر وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وانتهاج سياسات إقليمية تتوافق مع السياسة المصرية فقد تكون هذه أرضية ومنطلقا للعلاقات الطبيعية".

واستبعدت مصادر مصرية في حديث لـ"العرب" أن تحدث الاجتماعات اختراقا كبيرا في العلاقات السياسية بين البلدين، وحصرت أهميتها في محاولة كل طرف استكشاف المدى الذي يمكن أن يصل إليه الطرف المقابل في القضايا الخلافية.

هل يُجهض قيس سعيد محاولة المرور بقوة لإرساء المحكمة الدستورية

صغير الحيدري

تونس – صادق البرلمان التونسي مساء الثلاثاء على تعديل القانون الأساسي للمحكمة الدستورية في خطوة قال مراقبون إن الهدف منها الضغط على الرئيس قيس سعيد الذي سيكون أمام خيارين، إما المصادقة على القانون أو رفض التوقيع ما يزيد من حدة الأزمة السياسية في البلاد.

وبعد جلسة صاخبة شهدت تراشقا بالتهم وسجالات بين نواب مقربين من دوائر الرئيس سعيد وآخرين من حركة النهضة الإسلامية وحلفائها على خلفية تحول تلك الجلسة إلى ما يشبه المحاكمة للرئيس، صوّت 141 نائبا على ذلك التعديل في قراءته الثانية.

وتُجمع أوساط قانونية وسياسية في تونس على أن تصويت الثلاثاء هو استمرار للصراع السياسي بين الرئيس سعيد وخصومه، وأن الأمر أبعد ما يكون عن مجرد تعديل قانوني يمكن أن يمرّ بسهولة.

واستبعد أستاذ القانون الدستوري رابح الخرايفي أن يوقع الرئيس قيس سعيد على مشروع التعديل قائلا "تصويت الثلاثاء هو محاولة للمرور بقوة وهو استفزاز للرئيس سعيد الذي عليه الآن إما التوقيع على التعديل ونشره في الجريدة الرسمية أو الطعن في دستوريته في هيئة مراقبة دستورية مشاريع القوانين من قبله أو من قبل 30 نائبا أيضا".

وأضاف الخرايفي في تصريح لـ"العرب" أن "موقف الرئيس سعيد واضح من هذه الهيئة أساساً (هيئة مراقبة دستورية مشاريع القوانين) التي يعتبر أن فيها مشاكل، خاصة وأن رئيسها تحوم حوله اتهامات".

وبدت جلسة الثلاثاء وكأنها تمهيد للمزيد من تأزيم المشهد السياسي في تونس رغم إصرار حركة النهضة على التأكيد على أن التصويت يستهدف استكمال إرساء الهيئات الدستورية.

وتخوض حركة النهضة صراعا مع الرئيس سعيد بسبب دعمها لحكومة هشام المشيشي ضد تحفظات الرئيس، ما جعلها تلجأ إلى مناورات في محاولة لفتح جبهات أخرى معه.

وقال القيادي في حركة النهضة العجمي الوريمي إن "العملية تمت في إطار دستوري، الرئيس مارس صلاحياته بإعادة مشروع القانون إلى البرلمان والأخير بدوره ناقش ذلك التعديل في قراءة ثانية وصوّت عليه".

وعبر العجمي الوريمي في تصريح لـ"العرب" عن تفاؤله بموافقة رئيس الجمهورية على التعديل لأن في إرساء المحكمة مصلحة للجميع، مشيرا إلى أن الحديث عن عدم قبول الرئيس تكهن سابق لأوانه.

وكان البرلمان قد لجأ في الخامس والعشرين من مارس الماضي إلى إدخال تعديل على قانون المحكمة، بعد فشله خلال ثماني مناسبات في استكمال انتخاب أعضائها جراء خلافات سياسية.

رابح الخرايفي

أستبعد أن يوقع الرئيس سعيد على قانون فيه تحد لسلطته

لكن هذا التعديل الذي اقترحته حركة النهضة ويفضي إلى تخفيض عدد الأصوات اللازمة دستوريا لتمرير أعضاء المحكمة من 145 صوتا (أي ثلثي نواب البرلمان) إلى 109 أصوات، اعتبره البعض محاولة من النهضة لتشكيل محكمة على مقاسها.

وتمتلك حركة النهضة الأغلبية داخل البرلمان (52 مقعدا) وتتحالف مع حزب قلب تونس (38 مقعدا) وائتلاف الكرامة (21 نائبا).

ورفض الرئيس سعيد ذلك التعديل بحجة أن فترة إرساء المحكمة الدستورية قد انقضت آجالها الدستورية معيدا مشروع القانون إلى البرلمان لتتم المصادقة عليه ثانية بأغلبية الثلثين وهو ما تم فعلا.

في المقابل ترى جهات سياسية تونسية أن خطوة البرلمان الثلاثاء دفعت إليها حركة النهضة في محاولة لإظهار القوة في مواجهة الرئيس سعيد محذرة من تداعيات تلك الخطوة خاصة أنها تستهدف دفع رئيس الجمهورية نحو العزلة إذا ما رفض الإمضاء على التعديل.

وقال النائب البرلماني حاتم المليكي في تصريح لـ"العرب" إن "إرساء المحكمة الدستورية معطّل بنص الدستور وليس الرئيس من عطّله، وأن هناك إجماعا على إيجاد مخرج سياسي للأزمة".

وحمّل المليكي حركة النهضة مسؤولية الأزمة قائلا "حاولت النهضة استعراض قوتها أمام الرئيس سعيد وبعثت برسائل مفادها أنها تسيطر على البرلمان وبالتالي أيضاً هي بصدد حشد أنصارها".

ليبيا 1 دينار – السعودية 2 ريال – مصر 3 جنيه مصري – موريتانيا 120 أوقية – تونس 900 مليم – المغرب 3 دراهم – الجزائر 7 دينارات – البحرين 200 فلس – اليمن 50 ريالا – الكويت 150 فلسا – الإمارات 2 درهم – عمان 200 بيزا – قطر 2 ريال – العراق 2000 دينار – الأردن 500 فلس – سوريا 150 ليرة – السودان 50 دينارا

AUSTRIA 2 € - BELGIUM 2 € - CYPRUS 2 € - FRANCE 2 € - GERMANY 2 € - GREECE 2 € - ITALY 2 € - TURKEY 2.350.000 TL (YTL2.35) - MALTA 2 € - NETHERLANDS 2 € - SPAIN 2 € - SWEDEN 13 KR - SWITZERLAND 3SF - USA $ 1 - UK £ 1